مجلة كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، م ٩، ص ص ٩١ — ٩٤ (١٩٨٣ - ١٩٨٤)

الندوة الثانية لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية

الدكتور عبد الرحمن الحميد

أستاذ مساعد قسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية
جامعة الملك سعود

قام قسم المحاسبة بالكلية بتنظيم الندوة الثانية لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

تاريخ انعقاد الندوة

في الفترة من ٢٠— ٢١ من ربيع الأول ١٤٠٣ هـ وكان انعقاد الجلسات على فترتين صباحية ومسائيه، من الساعة ٨،٣٠ — ١٢،٣٠ ظهرا، ومن الساعة ٥،٣٠ — ٩ مساء.

هدف الندوة

جاءت هذه الندوة امتدادا للندوة المحاسبية الأولى التي عقدت بالكلية في ١٨— ١٩ من جمادي الأولى ١٤٠١هـ والهدف العام من عقد هذه الندوات هو البحث في سبل ووسائل تطوير ممارسة المحاسبة والمراجعة للرفع من مستوى الخدمات المحاسبية في المملكة لتعايش ظروف التطور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وتحقيقا لهذا الهدف تقرر أن يكون الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله البحوث والمناقشات بهذه الندوة هو «تنظيم وتطوير مهام ومسئوليات مراقب الحسابات الخارجي».

البحوث وأوراق النقاش التي ألقيت بالندوة

تلقى القسم بحوثا من عدة جهات:

اساتذة جامعات من داخل المملكة وخارجها، مراقبي حسابات ومحاسبين في بعض الشركات والمصانع السعودية. وقررت لجنة تقييم البحوث بالقسم قبول ستة عشر بحثا وقد ألقيت في الندوة عشرة بحوث. حسب البيان التالي:

١ـــ «المسئولية القانونية للمراجع الخارجي». للدكتور عبد الرحمن الحميد، والدكتور عبد الله المنيف (جامعة الملك سعود).

٢ـــ «دراسة ميدانية لتحديد نطاق مسئولية المراجع الخارجي عن فحص نظام التكاليف في المنشآت الصناعية السعودية».
للدكتور أحمد فرغلي حسن (جامعة الملك سعود).

٣ـــ «المراجعة الإدارية: تقييم للأداء الإداري» للدكتور عبد الرحمن محمود العليان، جامعة الملك عبد العزيز.

٤ـــ «المراجعة الإدارية بين حاضر ومستقبل مهنة المراجع الخارجي في المملكة العربية السعودية» للأستاذ: محمد فتحي بكر، محاسب قانوني.

٥ـــ «مفهوم تدقيق الأداء وأهميته بالنسبة للملكة العربية السعودية» للدكتور صالح جاد الله، محاسب قانوني.

٦ـــ «أهمية قواعد التدقيق في تطوير مهنة المحاسبة القانونية في المملكة العربية السعودية» للدكتور عصام مرعي، ديوان المراقبة العامة.

٧ـــ «أساليب تطوير معايير المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية».
للأستاذ عبد العزيز راشد الراشد محاسب قانوني.

٨ـــ «المراجع الخارجي والاستشارات الإدارية.» للأستاذ طلال أبو غزالة (محاسب قانوني).

٩ـــ «المفهوم الحديث للرقابة ودور ديوان المراقبة العامة». للدكتور خليل عبد الفتاح كردي، جامعة الملك سعود.

١٠ـــ «استعراض لبعض المشاكل العملية التي يواجهها المراجع الخارجي». للأستاذ: عبد الله مسفر بدران، محاسب قانوني.

المشاركون في الندوة

هذا وقد شارك في الندوة مايقارب ٨٠٪ من المحاسبين المرخص لهم ممارسة المحاسبة في المملكة كما حضر الندوة محاسبون ومراجعون من عدة جهات حكومية، ومن بعض البنوك والشركات والمصانع الوطنية، بالإضافة إلى أساتذة المحاسبة في جامعات المملكة وفيما يلي

بيان بعدد المشاركين في الندوة من الجهات التالية:

الجهة	عدد المشاركين
مكاتب المحاسبة والمراجعة	٨٠
جامعة المملكة (جامعة الملك عبد العزيز) ، (جامعة البترول والمعادن).	٨
أعضاء هيئة التدريس والمعيدون بقسم المحاسبة بالكلية	١٦
معهد الإدارة العامة	٣
الجهات الحكومية: صندوق التنمية الصناعي، مصلحة الزكاة والدخل، القوات الجوية، مستشفى الملك فيصل التخصصي، وزارة التجارة، ديوان المراقبة العامة	٢٠
بعض الشركات والمؤسسات بالقطاع الخاص والبنوك	٥
مشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي البحرين، الإمارات، عمان	٤
إجمالي عدد المشاركين	١٢٦

توصيات الندوة

١ ــ تعقد الندوة بمعرفة جمعية المحاسبة السعودية سنويا على الأقل.

٢ ــ يكون عقد الندوة الثالثة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بمعرفة الجمعية وتكون عنوانها:
معايير المراجعة المالية ومبادئ المحاسبة في المملكة العربية السعودية

٣ ــ مناقشة أى مشروع تنظيمي للمهنة، كذلك معايير التدقيق الصادرة عن وزارة التجارة وديوان المراقبة العامة، من قبل المحاسبين والمراجعين وأساتذة الجامعات والمستفيدين من البيانات المحاسبية والقوائم المالية، وذلك قبل وضعها موضع التطبيق.

٤ ــ الإسراع في إنشاء جهاز متخصص، يتولى عملية التنظيم الداخلي للمهنة، والتدريب المستمر، ومتابعة مايصدر من معايير مراجعة ومبادىء محاسبة، وكذا تنظيم تأديب

المخالفين لقواعد المهنة.

٥ - ضرورة أن تتبنى الجمعية دراسة مسئولية المراجع القانوني، طبقا للشريعة الإسلامية.

٦ - النظر في تعديل المادة الثالثة من النظام الأساسي لجمعية المحاسبة السعودية لتصبح كما يلي:
«يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من عدد من الأعضاء..» لايزيد عددهم عن اثني عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري من بين أعضاء الجمعية العاملين بحيث لايزيد أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين في الجامعات السعودية عن الثلث..».
وعرض هذا التعديل على المجلس العلمي طبقا لنص المادة (١٥) من اللائحه الأساسية للجمعية.

٧ - الإسراع في بدء نشاطات جمعية المحاسبة السعودية لتحقيق أهدافها المحددة باللائحة الأساسية للجمعية. وتعيين أمين سر وأمين للمال، وتحديد اختصاصات الرئيس أو نائبه، وتكوين الجهاز الإداري لها، وإصدار مجلة الجمعية مرة كل سنة على الأقل وذلك في خلال ستة أشهر على الأكثر.

٨ - دعوة المنتمين للمهنة للمشاركة الفعلية في البحوث، ومساعدة الباحثين في الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء بحوثهم، وموافاة الجمعية ببيانات عن مكاتبهم، وآرائهم ودراساتهم الفنية.

٩ - تشجيع التعاون بين المهنيين والأكاديميين والأجهزة الرسمية للرفع من مستوى المهنة.

١٠- دعوة المهتمين بالمهنة في دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في الندوات القادمة للجمعية وبالعكس.

١١- توجيه الشكر لجامعة الملك سعود على تبّنيها هذه الندوة وحسن إدارتها، وكذلك الشكر لوزارة التجارة لدعمها هذه الندوات المتخصصه كما توجه الشكر لجميع من شارك في إنجاح هذه الندوة.

١٢- يقترح إعادة النظر في نظام المعلومات المحاسبي الحكومي بإعداد دراسة شاملة عنه كخطوة نحو تحقيق خدمات محاسبية أفضل في قطاع الإدارة العامة في الدولة.